



## دراسة وزارة المالية تعتبر عقد الشركة المديرة قانونياً أزمة سوق المباركية تعود من جديد

الجهاز الحكومية في وثيقة الدعوة التي تم تسليمها لجميع أصحاب المحلات بأن اللقاة سيعقبه حملة تفتيش مشتركة من قبل جميع الجهات الحكومية، (وزارات المالية، التجارة، الأشغال، الداخلية، بلدية الكويت، الإدارة العامة للإطفاء، مركز العمل التطوعي والهيئة العامة للبيئة)، حيث ستعقد هذه الجهات صباح اليوم لقاء تنويرياً للأكابر المحلات والورش والمطاعم والبسطات في سوق المباركية، للتعريف بالاشتراكات والمواضع والقوانين المنظمة لكل الأنشطة والخدمات في سوق المباركية. وأكدت

خلال أسواق اللحوم والسمن والخضار. وتلقى أصحاب المحال في المباركية دعوة من 8 جهات حكومية (وزارات المالية، التجارة، الأشغال، الداخلية، بلدية الكويت، الإدارة العامة للإطفاء، مركز العمل التطوعي والهيئة العامة للبيئة)، حيث ستعقد هذه الجهات صباح اليوم لقاء تنويرياً للأكابر المحلات والورش والمطاعم والبسطات في سوق المباركية، للتعريف بالاشتراكات والمواضع والقوانين المنظمة لكل الأنشطة والخدمات في سوق المباركية. وأكدت

طارق عرابي

يبدو أن أزمة سوق المباركية قد عادت للواجهة من جديد، حيث صرح رئيس اتحاد أصحاب محلات سوق المباركية أنور القناعي لـ «الأنباء» عن إقبال أصحاب المحلات بأن دراسة وزارة المالية أظهرت أن عقد الشركة المكلفة بإدارة سوق المباركية قانوني.

وقال إن ذلك يعتبر تراجعاً عن الوعود التي تلقاها الاتحاد بوقف الزيادة على أصحاب محلات سوق المباركية بتاريخ 16 مارس الماضي، والتي أدت إلى وقف إضراب أصحاب المحال. وأضاف أن الوزارة لم تجتمع مع أصحاب المحلات بالسوق عند انتهاء الدراسة لأخذ وجهات النظر جميعها. وطالب بالعودة عن أي قرار قد يضر بأصحاب محلات السوق، الذي يعتبر هدفاً لشريحة كبيرة من أصحاب الطبقة المتوسطة والمتدنية، فضلاً عن أنه يعتبر ضماناً كبيرة لامن الغذائي للبلاد من



هل تغلق محال المباركية من جديد (احمد علي)

## رئيس جمعية المحاسبين يتقدم بإقرار الذمة المالية

الفساد وإقرار الذمة المالية للقياديين في البلاد من شأنه الانعكاس إيجابياً على الخطوات الإصلاحية التي تعتمدها البلاد للقيام بها على كل الأصعدة خصوصاً الجانب الاقتصادي، مشيراً إلى أن المتغيرات الاقتصادية العالمية كإنخفاض أسعار النفط وتراجع عوائد الموازنة العامة للدولة جعل من الإصلاح والنزاهة والشفافية ومكافحة الفساد قضايا مستحقة وضرورية للتنفيد.

ومكافحة الفساد وكل المظاهر السلبية والتي لها آثار سلبية على اقتصاد البلاد. وأشاد الحصص بعمل وجهود هيئة مكافحة الفساد والقائمين عليه من جهة تيسير وتسجيل كل الإجراءات والمتطلبات الخاصة بإقرار الذمة المالية، معتبراً أن هذه الخطوة من شأنها تعزيز الشفافية والحد من الفساد وانتهاك الأموال العامة ووضوح الكويت في مراكز متقدمة على المؤشرات الدولية للزاهة والشفافية وبناء الدولة العصرية. وأشار إلى أن هيئة مكافحة

دعا رئيس جمعية المحاسبين والمرابحين الكويتية صقر ميرك الحصص أعضاء الجمعية والذين تطعن عليهم المادة 2 من قانون هيئة مكافحة الفساد إلى التقدم لإقرار ذمتهم المالية لدى الهيئة قبل انتهاء الفترة المحددة قانوناً.

وقال الحصص في تصريح صحفي أمس أنه قدم إلى هيئة مكافحة الفساد إقراراً بذمته المالية بصفته محكماً بوزارة العدل، داعياً أعضاء الجمعية الذين يشغلون نفس الصفة للمساعدة لإقرار ذمتهم المالية قبل انتهاء الفترة القانونية، مشيراً إلى أن هيئة مكافحة الفساد باتت تعمل على فترتين صباحية ومسائية كي يتاح لجميع المكلفين إقرار ذمتهم المالية.

كما دعا الحصص جميع أعضاء الجمعية والمكلفين حسب قانون هيئة مكافحة الفساد إلى المساعدة لتقديم الإقرار بذمتهم المالية كيلا تطولهم المساءلة القانونية، مؤكداً في الوقت نفسه سعي الجمعية للتعاون مع كل القوانين والقرارات التي من شأنها تعزيز الشفافية



صقر الحصص مقدماً إقرار الذمة المالية

## «فيتش»: النمو العالمي يسير على المسار الصحيح

أنه تأثر بعوامل مؤقتة. وأضافت أن تراجع معدل البطالة ومكاسب الثروة وتحسن ثقة المستهلكين واحتمال إجراء تخفيضات على ضريبة الدخل من المفترض أن تدعم تعافي الاقتصاد في الولايات المتحدة اعتباراً من الربع الثاني. وأشارت الوكالة إلى أن أثر سياسات التحفيز التي جرى تطبيقها في وقت سابق على النشاط في الصين يبين أنه أكثر قوة مما كان متوقعا وأن التباطؤ في سوق الإسكان استمر أكثر مما كان متوقعا.

روبرتز: قالت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني إن تعافي النمو العالمي يمضي على المسار الصحيح، متوقعة زيادة النمو العالمي إلى 2.9% في 2017 من 2.5% في 2016 وتعدلت توقعاتها لعام 2018 بالرفع قليلاً إلى 3.1% من 3.0% في مارس. كما عدلت الوكالة توقعات للنمو الأمريكي لعام 2017 بالخفض قليلاً لكن ذلك قابلته توقعات أفضل للنمو في الصين واليابان. وتقول «فيتش» إن ضعف النمو الأمريكي في الربع الأول يرجع إلى الاستهلاك وبيدو

## عمومية الشركة أقرت توزيع 33.20٪ منحة «الأنظمة الآلية» ترفع رأس مالها

لتطور السوق، مؤكداً أن الانسحابات الاختيارية من البورصة التي زادت في الفترة الأخيرة تنعكس سلباً على السوق الكويتي مرجعاً معظم أسباب هذه الانسحابات التي تهب من متطلبات هيئة أسواق المال، موضحاً أن وجود هيئة أسواق المال يعطي سعة عالية ويقلل من التلاعب ولكن لا يمنعه، حيث إن التلاعب موجود في أكبر البورصات العالمية.



هديل الغنيم

وقد وافقت العمومية العائدة للشركة على جميع بنود جدول أعمالها والتي من أهمها الموافقة على توزيع أسهم منحة بنسبة 33.20٪ من رأس المال المدفوع مقدارها 24.9 مليون سهم والمصادقة على مكافأة أعضاء مجلس الإدارة بمبلغ 60 ألف دينار. كما وافقت العمومية غير العائدة للشركة على تعديل الواردين على جدول أعمالها وهي الموافقة على زيادة رأس المال المدفوع من 7.507 ملايين إلى 10 ملايين دينار.

شركة في السوق، خاصة أن الحكومة تملك منها 68٪ ممثلة بالخطوة الجوية الكويتية، وبالتالي ليس من المقبول خروجها من السوق وتنزل إلى السوق الموازي، وذلك حفاظاً على سمعتها وشكلها أمام المستثمرين الأجانب. ونوه إلى أن الأنظمة توسعت في أنشطتها ولم تقتصر على الحجز الإلكتروني ومنها خدمات حاسب آلي للسوق بشكل عام وذلك بهدف زيادة تنوع دخل الشركة من خارج قطاع الطيران، لافتاً إلى أن ذلك يأتي مواجبة

يوسف لآزم قالت رئيسة مجلس إدارة شركة الأنظمة الآلية هديل الغنيم خلال عمومية الشركة العادية وغير العادية التي عقدت أمس بنسبة حضور 77.35٪، إن الشركة حققت نمواً في صافي الأرباح خلال العام 2016 بلغت نسبته 22.7٪، إلى 1,6 مليون دينار، موضحة أن الشركة حرصت على تعزيز علاقتها الاستراتيجية القائمة وإبرام علاقات استراتيجية جديدة مع كبرى الشركات العالمية المتخصصة في مجال تكنولوجيا المعلومات. من جهة أخرى، قال نائب رئيس مجلس الإدارة ورئيس التنفيذيين في البدر في تصريحات للصحافيين عقب العمومية إن زيادة رأس مال الشركة جاء وفقاً لقانون هيئة أسواق المال وهو أن الحد الأدنى للشركات المدرجة في البورصة 10 ملايين دينار بما لا يتجاوز تاريخ 17 مايو 2017، مشيراً إلى أن رفع رأس مال الشركة جاء بهدف المحافظة على وجود

## البيع على المكشوف وآلية جديدة للضمانات هذه خارطة طريق نظام ما بعد التداول



هيئة الأسواق، استعرضت أمس خارطة الطريق المرحلة الانتقالية لنظام ما بعد التداول PTM (قلم باشا)

شريف حمدي

استعرض فريق عمل تطبيق نظام ما بعد التداول لدى هيئة أسواق المال خارطة طريق المرحلة الانتقالية الأولى لنظام ما بعد التداول PTM، بحلول 21 مايو الجاري، وذلك من خلال ورشة عمل نظمتها أسس هيئة أسواق المال في بورصة الكويت حاضر فيها عبدالرحمن الفيلاوي وخالد السهلي من هيئة أسواق المال، وسعد المنفي ونورة العبدالكريم من شركة البورصة، ودعيج الصالح من الشركة الكويتية للمقاصة. أوضح الفريق أنه سيتم

### تغيير جذري لتوزيعات الأرباح

### وإغلاق السوق

### والوحدات

### السعرية

تغيير آلية تحديد المواعيد المتعلقة باستحقاقات الأسهم، بحيث تكون مواعيد مستقبلية معلنة قبل فترة من تاريخ الاستحقاق.

وستتخذ توصية مجلس إدارة الشركة المدرجة أربعة تواريخ مهمة في بيان من يحصل على استحقاقات الأسهم وهي كالتالي:

1- تاريخ حيازة السهم، وهو اليوم الأخير الذي يجب عنده شراء السهم حتى يكون المساهم مفيداً في سجلات الشركة في يوم الاستحقاق للحصول على التوزيعات. ويجب أن يكون هذا اليوم قبل يوم الاستحقاق ويتحدد وفقاً لدورة التسوية (ثلاثة أيام تداول قبل يوم الاستحقاق).

2- تاريخ تداول السهم دون الاستحقاق، وهو اليوم الذي يتم فيه تداول السهم غير محمل بالتوزيعات النقدية أو توزيعات أسهم المنحة أو غيرها من الإجراءات التي ينتج عنها استحقاقات للأسهم، وهو كذلك اليوم الذي يتم فيه التعديل على سعر السهم نتيجة التوزيعات وفقاً لقواعد التداول.

3- تاريخ الاستحقاق، وهو اليوم الذي يتم فيه تحديد المساهمين المكفدين بسجلات الشركة والمستحقين لتوزيعات الأرباح.

4- تاريخ التوزيع، وهو يوم توزيع الأرباح أو تنفيذ قرارات الجمعية العامة.

ولفت الفريق إلى أنه سيتم مواجهة مخاطر الإخفاقات

الناتجة عن التداول وتغطيتها من خلال عدة مستويات حماية ووفقاً لترتيب التالي:

- مستوى الحماية الأول: ضمان الوسيط المالي في حال كان المتداول مخففاً.
- مستوى الحماية الثاني: فروقات الأسعار الناتجة عن بيع أو إعادة شراء الأوراق المالية محل الإخفاق.
- مستوى الحماية الثالث: ضمان وكالة المقاصة المالي.

### التغيير السري

وعن وحدات التغيير السري للسهم، قال الفريق ما يلي:

- ستصبح حجم حركة الوحدات السعرية بمقدار 0.1 فلس للأسهم التي أسعارها أقل من 101 فلس، و1 فلس للأسهم التي أسعارها 101 فلس أو أكثر.
- يساعد هذا التغيير، على

## مضاعفة سعر السهم المطلوب بالحد الأعلى

● أساد فريق تطبيق المرحلة الأولى من PTM، بأنه في حال عدم توافر معروض من سهم ما، وكان مطلوباً بالحد الأعلى فإنه ستتضاعف قيمة السهم في اليوم التالي، أي يمكن ارتفاع السهم بـ 40٪ بواقع 20٪ لكل يوم.

توافر قيمة الصفقة في اليوم الثالث للتسوية

- أكد الفريق ضرورة توافر قيمة الصفقة لدى العمل كاملة في اليوم الثالث للتسوية، كما أنه يمكن للمشتري بيع السهم الذي



للتفاصيل  
على موقع  
الأنباء

## 3 نصائح للحكومة.. السيطرة على الأجور واستمرار الاقتراض ووضع نظم ضريبية عصرية صندوق النقد ينصح الكويت بإعادة تسعير الخدمات الحكومية



محمود فاروق جانب من الحلقة النقاشية التي نظمتها مركز صندوق النقد بالتعاون مع الصندوق العربي للإسكان الاقتصادي

لوبيون الحاجة إلى بذل المزيد من الجهود للبدء في تنفيذ إصلاحات المالية العامة ولا سيما مع شروع البلدان بضبط الإنفاق وتوحيد وخفض والتراجع عن الدعم وتحجيمها تدريجياً وتعزيز إدارة المالية العامة.

وقال أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا متأخرة عن الحلاق بركب مناطق نامية أخرى في العالم على صعيد العمل بسياسات قائمة على القواعد والأنظمة.

إذ أدى غياب أطر المالية العامة المستندة إلى القواعد في البلدان المصدرة للنفط إلى تيسير الانتقال المباشر لأثار تقلبات أسعار السلع الأولية على الموازنة العامة. أسعار الطاقة بدوره، قال الخبير الاقتصادي في صندوق النقد الدولي د.شادي عبدالله أن دول المنطقة مطالبة بفرز الصيغة السياسية عن آلية تحديد أسعار الطاقة باستثناء عمان والإمارات والأردن التي تحولت مؤخراً نحو العمل بالآليات التسعير التلقائي المشتقات الوقود ولبنان والمغرب اللذين اعتمدا آليات التسعير السوقية. وأضاف أن الأثر الاقتصادي الذي قد ينجب عن الإصلاحات قد يكون كبيراً جداً، مؤكداً في الوقت نفسه أن إصلاح دعم الطاقة سيكلف على الأجل المتوسط إعادة توزيع رأس المال والعمالة تجاه قطاعات أكثر كفاءة في اعتمادها على العمالة والمهارات.

وأشار إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي بإمكانها تحقيق مكاسب حقيقية دائمة في مجال الدخل تصل إلى نحو 1.4٪ من إجمالي الناتج المحلي وذلك إذا تم رفع أسعار الطاقة محلياً كي تصل إلى مستويات استرداد التكلفة.

عزز الموازنة العامة من خلال تقليص النفقات الحارية وترشيد الدعم إضافة إلى العمل على زيادة إيرادات هذه الموازنت من خلال وضع نظم ضريبية عصرية. واكدوا أن التحديات الاقتصادية العالمية والاضطرابات السياسية في المنطقة جعلت إصلاح المالية العامة للدولة ضرورياً. وقال مدير مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتنمية في الشرق الأوسط د.أسامة كنعان إن هذه الحلقة النقاشية تهدف إلى تحفيز النقاش العام حول مستجدات القضايا الإقليمية والعالمية التي تعتبر محط اهتمام الجمهور وصناع السياسات في الكويت والعالم العربي.

وأضاف أن موضوع إصلاح المالية العامة يكتسب أهمية متزايدة بالنسبة لعدد من البلدان العربية خصوصاً في ضوء تزايد الضغوط الناتجة عن اشتداد النزاعات وتفاقم أزمة الهجرة واللجوء في المنطقة وانخفاض أسعار النفط ولا سيما في بلدان مجلس التعاون الخليجي.

إصلاح المالية من جانبه، أكد رئيس بعثة صندوق النقد الدولي السنوية في الكويت لتقييم الأوضاع الاقتصادية، دستيفان رودييه الحاجة لتنفيذ إصلاحات المالية العامة في الكويت لتحقيق ثلاثة أهداف عامة هي التقليل تدريجياً من

خبراء دوليون: الفصل بين النفقات الحكومية والإيرادات النفطية يحفظ الاستقرار الاقتصادي

إصلاح ضريبة الأرباح يزيد من الإيرادات الضريبية ويتيح المنافسة العادلة بين الشركات

استثمار إصلاح دعم الطاقة يكفل إعادة توزيع رأس المال تجاه قطاعات أكثر كفاءة

وإيجع خبراء ماليين دوليين خلال حلقة نقاشية نظمتها مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتنمية في الشرق الأوسط بالتعاون مع الصندوق العربي للإسكان الاقتصادي تحسب عنوان «التبعات الاقتصادية والاجتماعية لإصلاحات المالية العامة في الكويت والعالم العربي» على ضرورة مواجهة